الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.40

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

8 February 1999
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٤٠

المعقودة بالمقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: كارانزا (نائب الرئيس) . . . . . (غواتيمالا)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظرا لغياب السيد حشاني (تونس) تولى الرئاسة السيد كارانزا (غواتيمالا) نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/53/3، 58، 74، 75، A/53/77-S/1998/171 و A/53/79 و 80 و A/53/94-S/1998/309 و A/53/99-S/1998/344 و A/53/131-S/1998/435 و A/53/165-S/1998/601 و A/53/167 و 203 و A/53/205-S/1998/711 و A/53/214 و 215 و A/53/225-S/1998/747 و A/53/343 و 404 و 425 و 489 و 493 و 494 و A/53/497-S/1998/951 و A/53/557 و A/C.3/53/4 و 5 و 7 و 9 و 12 و 13)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ (تابع)** (A/53/72-S/1998/156 و A/53/81-S/1998/225 و A/53/82-S/1998/229 و A/53/83-S/1998/230 و A/53/86-S/1998/240 و A/53/89-S/1998/250 و A/53/93-S/1998/291 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/98-S/1998/335 و A/53/113-S/1998/345 و A/53/115-S/1998/365 و A/53/268 و 279 و 284 و 293 و Add.1 و 304 و 309 و 313 و 324 و 337 و 400 و 501 و A/C.3/53/6 و A/C.3/53/L.5)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)** (A/53/84-S/1998/234 و A/53/114 و 120 و A/53/182-S/1998/669 و A/53/188 و 322 و Add.1 و 355 و 364 و 365 و 366 و 367 و 402 و 423 و Corr.1 و 433 و 490 و 504 و 530 و 537 و 539 و 563 و A/C.3/53/5 و 8)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)** (A/53/36)

١ - **السيدة سيفال** (المراقبة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): عرضت تقرير الأمين العام لليونسكو عن تنفيذ إعلان المبادئ بشأن التسامح وخطة العمل من أجل متابعة سنة الأمم المتحدة للتسامح الوارد في الوثيقة A/53/284. وقالت إن الإعلان هو تعبير عن واجب أخلاقي والتزام سياسي في آن واحد. فهو يعترف بالتنوع الوفير لشعوب العالم وثقافاتهم ويرفض بحزم العنف والسعي دون جدوى إلى التماثل. وكان اعتماده في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ من قِبل المؤتمر العام لليونسكو تتويجا لسنة الأمم المتحدة للتسامح.

٢ - وأردفت تقول إن اليونسكو واصلت في السنوات التي تلت ذلك، حملتها لتعبئة الرأي العام ضد الموجة الصاعدة للتعصب التي تجسدت في العنف ضد الأجانب والعزل والتمييز والوطنية العدائية والإرهاب والتطرف وانتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير. وقالت إن استراتيجية المنظمة ذات شعبتين: أولهما السعي إلى التأثير في الرأي العام تأييدا للتسامح، وذلك من خلال سلسلة من المناسبات الثقافية والاجتماعية على المستوى العالمي لتوضيح كيف أن التسامح يرتبط بالتعايش السلمي، وثانيهما مساعدة الأشخاص المعنيين بالتثقيف في مجال التسامح بتزويدهم بمنشورات تتضمن تبيانا لأساليب محسنة لتعليم اللغات ومعلومات عن حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية ونهجا لتعليم التاريخ تركز على تنوع الثقافات في العالم. وأضافت تقول إن لوسائل الإعلام

أيضا دورا رئيسيا تؤديه في هذا المجال، وإن استراتيجية اليونسكو في مجال وسائل الإعلام تركز على حرية المعلومات وتعزيز موارد وسائل الإعلام في البلدان النامية بما في ذلك من خلال برامج التدريب الدولية والإقليمية والوطنية.

٣ - وقالت إنه تم الاحتفال، بأول يوم دولي للتسامح، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وهو الذكرى السنوية لاعتماد الإعلان. وأعربت دول عديدة عن تأييدها لبرنامج اليونسكو للتسامح وتم توزيع مطبوعات متنوعة عن الموضوع. وفي عام ١٩٩٧، ظهرت في الصحف معلومات عن اليوم الدولي للتسامح في كل بلد دون استثناء. ونظمت عدة بلدان ومنها أوغندا وألمانيا والبرازيل وبنن وتوغو والسنغال مناسبات عامة بما في ذلك حلقات دراسية ومؤتمرات ثقافية ومناقشات عن طائفة متنوعة من الموضوعات.

٤ - وأردفت تقول إن التقرير يصف أيضا الأنشطة التربوية التي اضطلعت بها اليونسكو لنشر مبادئ الإعلان بما في ذلك إصدار الملصقات ومجموعات مواد التعليم ويلقي الضوء على أنشطة الشبكات الإقليمية الأربع المنشأة في حوض البحر الأبيض المتوسط/ والبحر الأسود ومناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتعزيز التسامح واللاعنف. ومن المهم أن تسهم الدول الأعضاء أيضا في نشر أهداف التسامح.

٥ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إن مبدأي عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة لم يسبق أن كان لهما من قبل من الأهمية أكثر مما لهما في سياق عملية العولمة التي يجري من خلالها تحويل المجتمعات وإزالة الحدود والحواجز والحد من أوجه الاختلافات. وأمام المجتمع الدولي فرصة لم يسبق لها مثيل لتوسيع نطاق مجال حقوق الإنسان إلى أن يشمل أبعد حدود الكرة الأرضية. ومع ذلك فمن المهم ضمان أن يتم إنجاز المهمة بروح من التعاون والشراكة دون أي نوع من أنواع انتحال ولاية الأمر أو الانتقائية أو الحسابات السياسية. وكذلك هناك حاجة إلى التذكير بمبدأ أساسي من مبادئ إعلان وبرنامج عمل فيينا، وهو أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مسائل مترابطة يعزز بعضها بعضا.

٦ - وقال إنه على الرغم من أن الحكم الديمقراطي آخذ في الترسخ في سائر أنحاء العالم، فإنه لم يحصل إلا القليل من التقدم المحرز في مجال تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبرامج التكيف الهيكلي المنفَّذة في العديد من البلدان من أجل تحسين اقتصاداتها والسماح لها فيما بعد بالاندماج في السوق العالمي لم تؤدِّ إلا إلى مزيد من المعاناة والفقر والاستبعاد. فحتى في إطار منظومة الأمم المتحدة، كان العمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مشروطا بتحقيق الحقوق المدنية والسياسية بصورة فعالة على حساب الحقوق الأولى. واستدرك يقول إنه لا يمكن بلوغ التقدم في مجال تعزيز حقوق الإنسان إلا من خلال اعتماد نهج شامل يشمل جميع حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية.

٧ - وأعرب عن أسفه لعدم اتخاذ أي إجراء حتى الآن فيما يتعلق بترشيد آليات حقوق الإنسان، لانعدام الإرادة السياسية. وأعرب عن أمله في أن يجري النظر في هذه المسألة في القريب العاجل بشكل جاد ومتسق يتلاءم مع أهميتها. وفي هذا الصدد، ينبغي لهيئات الرصد المنشأة بمعاهدات أن تسعى إلى الدخول في حوار أكثر فائدة مع الدول الأعضاء لأن اتباع نهج المواجهة أثبت أنه يؤدي إلى نتيجة عكسية في معظم الأحيان. ومن المهم أيضا أن تقوم هذه الهيئات بالاضطلاع بأنشطتها في إطار ولاياتها. ومن ثم، ينبغي رفض أي نهج جديد ينطوي على النظر في تقارير الدول الأعضاء أثناء غيابها. وفضلا عن ذلك، ليست هناك أية مادة في قانون

المعاهدات الدولية تحد من حـــق الدول التي تنضم إلى صك ما أو تصدق عليه، في إيـــداع تحفظات أو إعلانات تفسيرية، لأنه ليس هناك أي صك يمكن أن يأخذ في الحسبان مخاوف كل دولة طرف، كما أنه ليست من صلاحية الدول الأخرى بل وأقل من ذلك هيئات الرصد المنشأة بمعاهدات، أن تصدر أحكاما عن قانونية هذه التحفظات. ومن المهم أيضا، تحقيقا للشفافية والعدالة إعلام الدول بأية معلومات إضافية تتلقاها هيئات الرصد المنشأة بمعاهدات من مصادر أخرى، لكي تتمكن من الدفاع عن قضاياها. وفيما يتعلق بعضوية الهيئات المنشأة بمعاهدات فينبغي التقيد بدقة بمبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وقال إن تمثيل العالم النامي بوجه عام وأفريقيا بوجه خاص قد تلاشى في الانتخابات الأخيرة لهذه الهيئات.

٨ - وأردف يقول إن الجزائر شرعت، على الرغم من حالات الخراب الناجمة عن الإرهاب، في برنامج واسع النطاق لإعادة البناء الوطني الرامي إلى إرساء حكم القانون وإنشاء مؤسسات تعددية يتم انتخابها ديمقراطيا وغرس حقوق الإنسان في المجتمع وإعادة تنشيط الاقتصاد بهدف بلوغ النمو المستدام وتوزيع الثروات بصورة أكثر عدلا. وقد تم بالفعل الانتهاء من الإصلاحات المؤسسية. وهناك الآن أكثر من ٢٥ حزبا سياسيا عاملا في الجزائر و ١٠ أحزاب منه ممثلة في الجمعية الوطنية. وهناك قرابة ٠٠٠ ٥٤ رابطة ومنظمة غير حكومية، وصحف نشيطة ومستقلة. وقامت الحكومة بتعيين أمين مظالم لشؤون حقوق الإنسان وهناك العديد من رابطات حقوق الإنسان، وتم حديثا إنشاء مجلس دولة بهدف تعزيز استقلال الهيئة القضائية وتوفير سبيل إضافي للاستئناف أمام المواطنين في حالات انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطات. وقال إن حكومته ملتزمة بتطوير علاقاتها مع هيئات رصد حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات لأنها مقتنعة بأن التوصيات التي تقدمها تلك الهيئات من شأنها أن تسهم في تعزيز ممارسة حقوق الإنسان في الجزائر، إذا ما تم تقديمها بـــروح من التعاون. وقال إن شعب الجزائر قد تبنى العصرية والتقدم اللذين يكفلان نمو وازدهار الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٩ - **السيدة مدوي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تحدثت بشأن البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال فقالـــت إن وفدها أحاط علما مع الاهتمام بتقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي (A/54/490). وقالت إن من المؤسف أن المقرر الخاص لم يتمكن من تقديم تقريره شخصيا بسبب الجروح التي أصابته نتيجة حادث وقع له خلال زيارته لبوروندي، مما حرم اللجنة من فرصة الدخول في حوار معه ولفت انتباهه إلى أوجه عدم الدقة الواردة في التقرير. وأضافت أن المقرر الخاص اعترف في التقرير بتسلمه نسخة من رسالة مؤرخة في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحـــدة في جنيف. ومع ذلك فإنه لم يعر، فيما يبدو اهتمامـــا للتعليقـــات المبـــداة في تلك الرسالة فيما يتعلق بما تضمنه تقريراه السابقان من تحريف لغرض ونطاق الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بوروندي. وأضافت أن التقرير الحالي هو بالمثل مضلل وغير موضوعي وأنه أخفى واقع حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

١٠ - ومضت تقول إنه، كما سبق أن صرح وفدها، سترفع الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها على بوروندي الدول المجاورة في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، عندما تلتزم بوروندي بتسوية سياسية. ولذلك فإن المسؤولية تقع كليا على بوروندي. وفضلا عن ذلك فإن الجزاءات محدودة النطاق وتوازن بين الشواغل الإنسانية والحاجة إلى استدامة عملية السلم الجارية. وقالت إنه تم مؤخرا اختتام الجولة الثالثة للمحادثات في أروشا ومن المقرر استئنافها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وأضافت أن محادثات أروشا تمثل الأمل

الوحيد لتحقيق السلم في بوروندي. لذلك فمن المؤسف أن المقرر الخاص لم يعر سوى هذا القدر الضئيل من الاهتمام إلى هذه الترتيبات الإقليمية التي تحظى بدعم كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

١١ - وقالت إن وفدها استاء لما زعم في الفقرة ٣٧ من التقرير من أن أراضي جمهورية تنزانيا المتحدة تستخدم بوصفها النقطة الرئيسية لدخول وخروج المتمردين للقيام بغاراتهم في أراضي بوروندي، وأضافت أن تحريات أجرتها مؤخرا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات التنزانية خلصت إلى أنه ليس هناك أي دليل على وجود أية أنشطة عسكرية داخل أو حول مخيمات اللاجئين الموجودة داخل تنزانيا. وناشدت المقرر الخاص بالكف عن الإدلاء بمثل هذه المزاعم التي لا أساس لها والاضطلاع بولايته بمسؤولية أكبر.

١٢ - **السيد بورلي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده يدرك تماما مواطن ضعفه هو. وأنه قد كافح من أجل المساواة الحقيقية وهو يواصل العمل من أجل العدالة والحقوق المدنية في الداخل. وأضاف أنه لن يكون بالإمكان مطلقا التصدي للظلم والاضطهاد ما لم يتم الاعتراف بهما وإعلانهما على رؤوس الأشهاد أو إلى أن تصبح الدول خاضعة للمساءلة. وفي معرض إلقاء الضوء على أوجه القلق الذي يشعر بها وفده بشأن حقوق الإنسان في العالم، قال إن وفده قلق بشكل خاص إزاء استمرار اضطهاد المرأة والفتيات. وأضاف أن الاضطهاد يتخذ أشكالا عديدة: فمن الواضح أن عدم التمتع بالحقوق المدنية والسياسية يؤدي في معظم الأحيان إلى الفقر والتخلف، ولكن هذا الفقر بالذات يمكن أن يحول دون التمتع بحقوق الإنسان.

١٣ - وقال إن وفده يشعر بقلق عميق إزاء التقارير الواردة عن حالات إلقاء القبض الجماعية القائمة على أسباب إثنية وحالات الإعدام بإجراءات مختصرة، والاضطهاد الديني والترحيل والاغتصاب وسوء معاملة المرأة في أفغانستان. وقد أدان العالم بأسره معاملة الطالبان للنساء والفتيات اللاتي يشكلن الغالبية في أفغانستان - وهي غالبية ليست صامتة وإنما هي أجبرت على الصمت، واستمر شعب ميانمار أيضا يرزح تحت نير واحد من أكثر الأنظمة العسكرية قمعا واستبدادا في العالم. وقال إنه لا يمكن وصف سجل مجلس الدولة للسلم والتنمية إلا بأنه سجل قاتم ولذلك قال إن وفده يدعوه إلى الدخول في حوار ذي معنى مع المعارضة السياسية ويتطلع أيضا إلى مساعي للأمين العام الحميدة لضمان البدء بمثل هذا الحوار على الفور. وأضاف أنه إذا فشلت ميانمار في التوصل إلى مصالحة وطنية، فإنها ستستمر في معاناتها من حالة إساءة استخدام المخدرات والاتجار بها وانعدام التعليم وتفشي الفقر التي دامت عقودا.

١٤ - وقال إنه قد لا يكون هناك مكان في العالم تكون فيه العلاقة بين الحقوق السياسية والاقتصادية على ما هي عليه من الوضوح في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث لم تحرز الحكومة أي تقدم يمكن تبينه في عام ١٩٩٨ واستمر سجلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان سيئا. وذكر أنه لا يمكن فصل فشلها المستمر في توفير سبل العيش الأساسية لأبنائها عن حقيقة كون قيادتها منحرفة ومتطفلة تماما. وأضاف أنه يتعين على الحكومة أن تتخذ خطوات إيجابية لاحترام حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها.

١٥ - وفي نصف الكرة الأرضية الغربي، وعلى الرغم من الانتقال العرم إلى الديمقراطية، فإن الوضع الراهن الذي دام عقودا في كوبا ظل بدون تغيير أساسا وظلت حرية الكلام والاشتراك في الاجتماعات وتكوين الجمعيات مقيدة بشدة. وأدت ممارسة هذه الحقوق إلى المضايقة والاحتجاز والسجن ولم يسمح النظام الكوبي لإحداث أي تغيير في الحكم.

١٦ - وفي أفريقيا، ازداد تدهور الحالة غير المقبولة أصلا لحقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى باندلاع الأعمال العدائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ١٩٩٨. وقال إن وفده يدين أي تحالف تقوم به الحكومة مع مجموعات الميليشيا المرتكبة للإبادة الجماعية، مثل القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات انتيرا هاموي، ويشعر بالقلق أيضا إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي التي يتحكم بها الثوار الكونغوليون. وأضاف أن الحالة في كل من رواندا وبوروندي تظل أيضا مصدر قلق بالغ نظرا لاستمرار هجمات المتمردين على المدنيين. فقد ارتكبت القوات المسلحة من كلا البلدين انتهاكات كجزء من عملياتها لمقاومة العصيان لكنها خفضتا، على ما يبدو، في الأشهر الأخيرة، من انتهاكاتها. وإن حالة حقوق الإنسان في المنطقة بحاجة إلى الرصد.

١٧ - وفي السودان، تواصل بعض من أشنع الانتهاكات لحقوق الإنسان في العالم وكأنما لم يلاحظها أحد، ولم يتم الإبلاغ عنها في كثير من الأحيان. وأدت خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية الوحشية إلى قتل نحو ٢ مليون شخص ومعظمهم من السكان المدنيين. واستخدمت المجاعة والاغتصاب كسلاحين للحرب. وتدخلت الحكومة بصورة منتظمة في إيصال إمدادات إغاثة إلى ضحايا هذا النزاع المخيف، وتواصل ورود التقارير الموثوقة عن الرق والاتجار بالرقيق، وهي ممارسة ينبغي للحكومة وضع حد لها. ويُمارس أيضا الاضطهاد على نطاق واسع ضد المسيحيين ومعتنقي مذهب الأرواحية. وانتشرت على نحو واسع حالات القبض التعسفي والاختفاء والتعذيب، كما أبلغ عن سوء معاملة المرأة والأطفال. وقال إن السودان تساند جيش الرب للمقاومة الذي رحل ألوف الأطفال من أوغندا وقتل بعضهم وحول الآخرين إلى رقيق أو جنود أطفال. ومع أن الحرب الأهلية هي سبب العديد من هذه الانتهاكات إلا أنه ليس هناك أي مبرر لمثل هذه الأفعال. وقال إن وفده يناشد حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى التفاوض بصورة جادة على مستوى محادثات السلم الجارية في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية.

١٨ - وفي العراق، قال إن حرية الفكر أو التعبير أو الدين أو تشكيل الجمعيات أو الاشتراك في الاجتماعات أو التنقل هي، ببساطة، غير موجودة، كما لا توجد أية حماية من القبض التعسفي أو التعذيب أو الإعدام بإجراءات مختصرة. وقال إن العراق يحكمه نظام الحزب الواحد القمعي بقيادة صدام حسين وأسرته، وقد أدانت لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ "عمليات القمع والاضطهاد الواسعة الانتشار والقائمة على التمييز والرعب الواسعي النطاق". وقد وجد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد أدلة قوية على أن مئات من السجناء قد أعدموا في السجون العراقية في السنة الماضية. وفي جنوب العراق، استهدفت عمليات القتل التي تعزي إلى النظام العراقي قادة الأقلية الشيعية، وتواصل ورود التقارير عن اضطهاد خطير يتعرض له عرب الأهوار وعن تدمير طرق معيشتهم والقضاء على الإيكولوجية الفريدة النوع للأهوار. وفي شمال العراق، استمرت الحكومة بالقوة في طرد عشرات الألوف من الأكراد والتركمان من المدن، وتكررت عمليات مصادرة الأراضي من الأكراد. ولا تزال المعلومات بشأن ٦٠٠ كويتي وغيرهم من غير العراقيين من الذين اختفوا على يد السلطات العراقية خلال احتلال الكويت غير متوفرة، ولم يبد العراق أية إشارة إلى رغبته في الامتثال لقرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) الذي يطالب بوقف الاضطهاد الذي يمارسه ضد شعبه.

١٩ - وفي بيلاروسيا انغمس النظام الاستبدادي في انتهاكات خطيرة ومستمرة لحقوق الإنسان وليس هناك أقل قدر من الاحترام حتى لأهم الحقوق الديمقراطية. وقال إن فرعا تنفيذيا استبداديا يسيطر على السلطة القضائية، وأنه قام بصورة فعالة بقمع حرية الكلام وتكوين الجمعيات وإخضاع المواطنين للقبض التعسفي والحبس

والعقوبات والضرب والتهديد والمضايقة. وذهبت الحكومة إلى حد أن قامت بتخويف المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان والتدخل في شؤونهم. وأضاف أنه يمكن استمرار هذه الانتهاكات الصارخة إلى الأبد.

٢٠ - وقال إن عام ١٩٩٨ شهد بعض حالات الانتهاك لحقوق الإنسان في كوسوفو. وعلى خلاف صربيا، أبدت مونتينيغرو تعاطفا كبيرا إذ قامت برعاية قرابة ٠٠٠ ٥٠ شخص متشرد داخليا اضطر إلى ترك كوسوفو بسبب الأساليب الوحشية التي يتبعها الرئيس ميلوسيفيتش. وأضاف أن وفده يساوره أيضا قلق شديد إزاء حالة حقوق الإنسان في كرواتيا، حيث استمرت حكومتها في اعتراض سبيل تنمية مجتمع ديمقراطي وإصلاح قضائي وفي الحد إلى درجة كبيرة من حرية الاشتراك في الاجتماعات وتكوين الجمعيات. ومع ذلك فإن برنامج الحكومة لعام ١٩٩٨ لعودة اللاجئين هو برنامج يستحق الثناء.

٢١ - وأردف قائلا إن هناك أيضا أمثلة للتقدم المحرز في عام ١٩٩٨. فعلى الرغم من الأحداث الأخيرة التي جرت في البوسنة والهرسك، أخذت صحافة مستقلة في النشوء وبدأت الديمقراطية التعددية بمشاركة المواطنين في التوسع بصورة سريعة. ومع ذلك يجب أن تقوم الحكومة بالمزيد في هذا المجال. وأعرب عن قلق وفده لاستمرار العوائق التي تحول دون عودة الأقليات المشردة. وقال إنه ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات لمنع مضايقة العائدين أو قتلهم.

٢٢ - وقال إن الصين اتخذت عدة خطوات إيجابية نحو زيادة احترام حقوق الإنسان، ومع ذلك لا تزال هناك مشكلات خطيرة فيها. فعلى الرغم من شيوع مطالب الجمهور والمناداة بصراحة إلى إجراء تغيير سياسي، فلا تزال هناك حدود صارمة مفروضة على ما هو مقبول، والمعارضة المنظمة للحزب الشيوعي غير مسموح بها. وأضاف أن التدابير التي اتخذتها السلطات للحد من الأنشطة السياسية تضمنت المضايقة والاعتقال وفرض القيود على التنقل. وأوضحت أفعال حدثت مؤخرا أن السلطات الصينية قد تقوم بزيادة تشديد القيود على الحريات الأساسية التي تم تخفيفها مؤخرا.

٢٣ - وفي نيجيريا، حدثت تحسينات كبيرة في مجال حقوق الإنسان خلال الأشهر الأربعة الماضية. وقال إن وفده يشيد بالحكومة لما اتخذته من خطوات واعدة. وفي الجزائر، يشكل عمل فريق الأشخاص البارزين خطوة جيدة أولى نحو التعاون من أجل التصدي للانتهاكات المستمرة والمرعبة حقا لحقوق الإنسان المرتكبة أثناء التمرد الإرهابي الوحشي. وأعرب عن ارتياحه لقيام حكومة جمهورية إيران الإسلامية بالسعي إلى النهوض بحكم القانون والحوار الدولي. وعلى الرغم من التعبير عن النوايا الحسنة، فلا يزال السجل الحالي لها يبعث على القلق. وفي الختام قال إن وفده يتعهد باستمرار النضال من أجل حقوق الإنسان في الداخل والخارج.

٢٤ - **السيد بريدكالنيس** (لاتفيا): قال إن سنة ١٩٩٨ هي سنة هامة في ميدان حقوق الإنسان في لاتفيا. فقد أحدثت إصلاحات دستورية وقضائية وتشريعية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تم تعديل الدستور ليتضمن مواد تبين حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وكنتيجة لاستفتاء أجري، أصبحت قوانين لاتفيا بشأن المواطنة متمشية مع المعايير الدولية لمنظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وصدرت سلسلة من القوانين وسعت نطاق القاعدة التشريعية لسياسة حقوق الإنسان التي تتبعها الحكومة. وأضاف أن هذه السياسة تستند إلى الاعتقاد بأن الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة هو أمر ضروري وهو ثمرة الحوار المستمر داخل المجتمع المدني. وقال إن صوغ سياسة تتعلق بحقوق الإنسان تتم في إطار عملية بلورتها الظروف التاريخية والاجتماعية.

وأضاف أن حكومته مستعدة للمشاركة البناءة لكنه يعتقد أن من شأن مناقشة قوانين تم اعتمادها من قبل المشرعين الوطنيين دون وضعها في السياق الصحيح أن تكون نتيجتها عكسية. فالتعليم والإعلام الجماهيري واللغة هي من المسائل الأساسية لحقوق الإنسان في لاتفيا وهي مسائل تتم مناقشتها على نطاق واسع على مختلف المستويات، بما في ذلك على مستويات الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والهيئات المتخصصة الدولية. وأعرب عن امتنان حكومته للمساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلوغ الأهداف المتمثلة في تكامل مجتمع لاتفيا.

٢٥ - وأردف يقول إن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان قد ارتكبتها في القرن العشرين أنظمة الاحتلال الاستبدادية في لاتفيا. ونجم عن ذلك أن أصبحت لاتفيا تحس بصفة خاصة بما يقع على عائق الحكومات من مسؤوليات إزاء حماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والرعاية الاجتماعية. وقال إن الاتهامات غير الصحيحة الموجهة من قبل الغير لن تؤدي إلى تهيئة مناخ بناء للمناقشة في محافل مثل اللجنة الثالثة.

٢٦ - وقال إن لاتفيا تعترف مع التقدير بالتقييم الذي أجرته لجنة الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي في مجالس حقوق الإنسان والتنمية السياسية. وهي مستعدة لأن تقتسم مع جميع الشعوب خبرتها الأخيرة في التصدي بصورة إيجابية لتركة الاحتلال، وإقامة مؤسسات ديمقراطية مستقرة.

٢٧ - **السيد تين** (ميانمار): قال إن حكومته تمكنت منذ أن تقلدت منصب الحكم في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، من إعادة الاستقرار والحياة الطبيعية إلى ميانمار. وبعد نصف قرن من حالة التمرد التي دمرت البلاد، فإن السلم والاستقرار يعنيان أن بالإمكان مواصلة عملية بناء الهياكل الأساسية الوطنية وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية بصورة فعالة. وقد اختارت ميانمار جادة الديمقراطية: فحكومتها في سبيل بناء دولة ديمقراطية حقيقية ذات نظام اقتصادي سوقي المنحى. وأضاف أن التزام ميانمار الراسخ ببناء نظام قائم على ضبط النفس والديمقراطية وتعدد الأحزاب، ومنسجم مع تقاليد ميانمار وثقافتها وتطلعات شعبها، أمر يتمشى تماما مع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. ونظرا للمشكلات التي واجهتها في السابق الجنسيات الـ ١٣٥ الموجودة في البلد والحاجة إلى تعزيز الوحدة الوطنية، والسلم والاستقرار، فإن حكومته استنتجت من أن بلوغ الهدف الأخير لا يتم إلا من خلال عملية المؤتمر الوطني.

٢٨ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أصدرت الرابطة الوطنية للديمقراطية، من جانب واحد، إعلانا يفيد بقيامها بإنشاء لجنة مؤلفة من عشرة أعضاء تقوم بأداء واجبات البرلمان ريثما يتمكن الأخير من الانعقاد بموجب قانون الانتخابات لعام ١٩٩٠. وأعلنت تلك اللجنة، فيما بعد، أن جميع القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة والتعليمات التي أصدرتها الحكومة منذ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ تعتبر ملغاة، لكنها لم تتطرق إلى قانون الانتخابات لعام ١٩٩٠ وانتخابات عام ١٩٩٠ ولا إلى قانون إنشاء الأحزاب السياسية، بما في ذلك الرابطة الوطنية للديمقراطية. وقد أصبح من الواضح أن قيام قيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، باتباع طرق لتعويق عملية المؤتمر الوطني سعيا إلى الحصول على السلطة، يقوض السلم والاستقرار والتنمية الاقتصادية لشعب ميانمار. ومضى يقول إن حشود الجماهير المؤلفة من عشرات ألوف المواطنين أعربت عن قلقها ومعارضتها لذلك، وأدانت أحزاب سياسية أخرى منشأة بموجب القانون الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية على أفعالها هذه. وأبدت الحكومة قدرا كبيرا من ضبط النفس والتساهل حيال الرابطة، على الرغم من المحاولات الوقحة التي قامت بها الأخيرة لزعزعة

الوضع السياسي. ومع ذلك، اضطرت دعوة الأعضاء المنتخبين من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية إلى بعض دور الضيافة لمنع الانعقاد غير المشروع للبرلمان؛ ومنذئذ عاد العديد منهم إلى ديارهم.

٢٩ - وقال في معرض إشارته إلى تعليقات بعض الأعضاء بشأن الحالة الداخلية في ميانمار، إن تفهمهم للحالة وادعاءاتهم المتعلقة بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان غير صحيحة وهي لا تعكس واقع الحال. فبعض الوفود أعطت إلى الشخصيات أهمية أكثر مما أعطته للسياسة وذلك بذكرها اسم شخص واحد، وهو أمر يتعارض مع مبادئ الديمقراطية. فلم يعد بوسع حكومة وشعب ميانمار التسامح حيال أفعال المجابهة الرامية إلى التحريض على الاضطراب العام وعرقلة عملية المؤتمر الوطني. كما أن شعب وحكومة ميانمار لا يؤمنان بأن الديمقراطية التي تتم خبط عشواء من خلال المجابهة والوجود الشخصي لشخص واحد من شأنها أن تكفل مستقبلا سلميا وسعيدا.

٣٠ - **السيد آكونوافور** (نيجيريا): قال إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان إنما هو فرصة لإعادة تركيز الاهتمام على تلك الحقوق والحريات التي هي ضرورية للمحافظة على كرامة الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وأعرب عن ارتياح وفده لكون برنامج الذكرى السنوية الخمسون يلقى قبولا على المستوى العالمي، لكنه يعتقد أن من الضروري إيلاء اهتمام كبير إلى مسألة اختلاف الظروف والخبرات في التمتع بحقوق الإنسان وتطبيقها، وحسب الثقافات ومستوى التنمية والوضع الاقتصادي والموارد والقدرات. فيجب على المجتمع الدولي ن يتأكد من أن الشعوب تثق في الجهود الدولية لضمان التمتع بحقوق الإنسان من خلال تطبيق الصكوك والآليات الدولية. وفضلا عن ذلك، فمن الضروري الاستمرار في اتباع مبادئ عدم الانتقائية، والموضوعية، وعدم التحيز، في تطبيق الآليات القائمة لتقييم حالة حقوق الإنسان في الدول كل على انفراد.

٣١ - وقال إن نيجيريا طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. فهي تسلم بمفهوم عالمية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، وتعتقد أنه ينبغي التركيز بالتساوي على جميع جوانب حقوق الإنسان بغية ضمان تمكين كل رجل وامرأة وطفل من العيش في ظل الكرامة دون الخوف من الاضطهاد. وقال إن حكومته، اعترافا منها بمسؤوليتها الأولى لتعزيز وحماية حقوق مواطنيها، تظل متمسكة تماما بالتزاماتها. فقد أنشأت لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان على النحو الذي أوصى به إعلان وبرنامج عمل فيينا. ووضعت منذ التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٥، برامج مثل برنامج دعم الأسرة ودعم النهوض الاقتصادي للأسرة، وأنشأت مؤسسات حكومية مثل الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية ووزارات دولة لشؤون المرأة، وهذه تساعد على تحسين مستويات معيشة كل من المرأة الريفية والحضرية في نيجيريا.

٣٢ - ومنذ أن تولت الإدارة الحالية زمام الحكم في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، تحقق الكثير في مجالات تعزيز حقوق الإنسان الأساسية والإدارة السليمة والمساءلة وسيادة القانون. وقال إن حكومته شرعت في برنامج ينطوي على الجرأة وبعد الشأو لتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وأفرج عن جميع السجناء السياسيين بمن فيهم الجنرال أوباسانجو، وهو رئيس الدولة السابق؛ وأفرج عن "أوجوني ٢٠"؛ وأسقطت التهم الموجهة ضد المحتجزين سابقا؛ وتم تسجيل تسع رابطات سياسية للمشاركة في الانتخابات المقبلة؛ وعادت إلى البلاد شخصيات معارضة للحكم كانت قد نفت نفسها بنفسها بمن فيهم السيد هولي سوي إنكا؛ وتجري حماية حريات التعبير والاشتراك في الاجتماعات وتكوين الجمعيات بصورة سلمية؛ وبدأت المنظمات غير الحكومية واتحادات

الطلبة والهيئات المهنية واتحادات العمال العمل بحرية؛ وشرع في إجراء إصلاحات للسجون؛ وأنشئت لجنة وطنية مستقلة للانتخابات لتنظيم الانتخابات. ولقيت هذه الخطوات اعترافا وتشجيعا من المجتمع الدولي بما في ذلك الكمنولث والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي قررت رفع الجزاءات المفروضة على نيجيريا.

٣٣ - وقال إن تقرير المقرر الخاص لم يعكس الحالة الفعلية لحقوق الإنسان في نيجيريا. ومن المقرر أن يزور المقرر الخاص نيجيريا في الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وتتطلع نيجيريا إلى نتيجة هذه الزيارة. وفي الوقت نفسه، تناشد نيجيريا المجتمع الدولي مواصلة دعمه وتعاونه.

٣٤ - **السيدة برغوثي** (المراقبة عن فلسطين): قالت إنه ينبغي أن يكون البند موضع الدراسة في رأس قائمة أولويات المجتمع الدولي. فالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ترتكب يوميا في جميع أنحاء العالم. ويجب على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير أكثر صرامة لتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، على أساس الاعتراف بأن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية لا يمكن تجزئتها ويعتمد أحدها على الآخر ومترابطة. وأضافت أن الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي فرصة للمجتمع الدولي لتجديد التزاماته بالقضاء على جميع انتهاكات حقوق الإنسان والوفاء بها واستحداث سبل ووسائل مبتكرة لرصد وضمان تنفيذ صكوك حقوق الإنسان.

٣٥ - وأضافت أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، ما زالت تشكل قلقا كبيرا. فإسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، تستمر في تطبيق سياساتها وممارساتها التعسفية ضد الشعب الفلسطيني، منتهكة بذلك انتهاكا صارخا القانون الإنساني الدولي. وإلى جانب الانتهاكات الجماعية، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي، والحرمان من الحق في تقرير المصير، ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وبناء المستوطنات بصورة غير مشروعة، فإن إسرائيل مذنبة بارتكابها مختلف الانتهاكات على المستوى الفردي، بما في ذلك الاعتقال، والسجن، والتعذيب، ومنع التنقل وإعاقة كسب العيش. فهذه السياسات والممارسات تعرض عملية السلم للخطر.

٣٦ - وأضافت أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لإسرائيل بالتحكم بسبعة ملايين شخص ينتمون إلى حضارة عريقة والسيطرة عليهم. وإن على الأمم المتحدة مسؤولية إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الانتهاكات الصارخة المرتكبة ضد شعوب تعيش تحت الاحتلال الأجنبي، ولا سيما الشعب الفلسطيني، وذلك على نحو ما دعا إليه إعلان وبرنامج عمل فيينا. وأعربت عن قلق الشعب الفلسطيني العميق إزاء استمرار الصعوبات التي تعترض سبيل عملية السلام، على الرغم من استمرار أمله في أن يتم عن قريب حدوث تغيير فعلي وإيجابي، يؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي في مجال حقوق الإنسان والأحوال المعيشية.

٣٧ - **السيد بيديرسن** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إنه يرغب في إلقاء الضوء على بعض المجالات الرئيسية التي يسهم فيها الاتحاد والرابطات الأعضاء فيه في تأمين حقوق الإنسان الأساسية لملايين من السكان، ولا سيما ضحايا الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان. وقال إن المساعدة الغذائية والخدمات الصحية والمأوى هي أكثر هذه المجالات أهمية. فالحصول على الغذاء والحق في الغذاء مهمان بصورة خاصة لأنهما يشكلان جزءا لا يتجزأ من الحق في التنمية. وفي الوقت الحاضر، تذهب نسبة ٢٥ في المائة من نفقات الاتحاد إلى المساعدة الغذائية. ومن المتوقع أن تزداد النسبة ازديادا كبيرا في

الأشهر والسنوات المقبلة، وذلك لأسباب ليس أقلها زيادة عدد البلدان بما فيها بلدان كبيرة وعالية التقدم مثل الاتحاد الروسي الذي يعاني من حالات نقص الغذاء.

٣٨ - ومضى يقول إنه في معظم حالات الكوارث، تكون الرعاية الصحية والمأوى من الأمور الوثيقة الصلة بالمساعدة الغذائية وتستأثر بأكثر من ٣٥ في المائة من مجموع نفقات الاتحاد، وفضلا عن ذلك، تسهم أعداد متزايدة من الرابطات الوطنية في الوقاية من الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة والتصدي لها وفي البرامج الصحية للمجتمعات المحلية بصورة عامة.

٣٩ - ومع ذلك، وفيما يتعلق بمسألة المساعدة الغذائية، والرعاية الصحية، والمأوى وغيرها من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية، قال إن الاتحاد وغيره من الأعضاء في المجتمع الإنساني يواجهون مشكلات لا تتعلق بندرة الموارد والمشاكل السوقية والأمنية فحسب، بل أيضا بسياسات تفرضها الأمم المتحدة، ولا سيما الجزاءات. وقال إن فرض الجزاءات كشف النقاب عن تناقض جوهري محتمل في العمل من أجل هدفين أساسيين لمجلس الأمن: أي السلام وحقوق الإنسان. فالجزاءات تستهدف تحقيق السلام ولكنها تنطوي على خطر تقوض حقوق الإنسان. ووفقا لمبدأ التناسب، ينبغي أن يتناسب الضرر الذي تحدثه الجزاءات بغية تحقيق التغيير مع المكاسب المرتقبة. وبما أن من غير المرجح التخلي عن الجزاءات بوصفها وسائل للتعبير عن الإرادة الدولية، فإن مسألة ما إذا كان ينبغي إطلاق العنان لها أو تركها، شأنها في ذلك شأن الحروب، لتعمل في حدود منصوص عليها، هي مسألة هامة للغاية. فالجزاءات تشبه الحروب غير المسلحة؛ تماما كما هو الحال في القانون الإنساني الدولي، إذ في حين أن الغايات لا تبرر الوسائل المستخدمة في الحروب، فإن الغايات لا تبرر أية وسائل عند فرض الجزاءات.

٤٠ - وأردف يقول إنه بعد مرور سنوات عدة من فرض الجزاءات على العراق، مثلا، أصبح الثمن الباهظ الذي تدفعه معظم المجموعات الضعيفة من السكان واضحا. وينبغي على الأقل، إنشاء آلية رسمية لتقييم الأثر المحتمل للجزاءات ورصد أثارها. وينبغي أيضا تأمين الإيصال الفعال للمساعدات الإنسانية الملائمة لأكثر الأفراد حاجة. وبالإمكان التخفيف من حدة الأثر الإنساني المتنوع والمترتب على الجزاءات بإعفاء الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية المستقرة تماما مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي والصليب الأحمر ورابطات الهلال الأحمر من هذه الجزاءات وتيسير عملها في الموقع.

٤١ - وقال إن ثمة عاملا هاما آخر يؤثر في الأنشطة الإنسانية للاتحاد، وبالتالي في حقوق الإنسان للمستفيدين منها، وهو الأزمة المالية العالمية. وناشد أولئك الذين يسعون إلى إيجاد حل للأزمة ألا يغفلو عن جوانبها الاجتماعية والإنسانية. وفي هذا الصدد، رحب بتركيز مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي، اللذين يشكلان بالتأكيد أهم أهداف حقوق الإنسان في القرن المقبل.

٤٢ - **السيد كيم جونغ هوون** (جمهورية كوريا): قال إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو فرصة لاستعراض التقدم المحرز والاستعداد لمواجهة تحديات جديدة من خلال الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد لجنة حقوق الإنسان لمشروع إعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع لتعزيز وحاية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها دوليا. وعن أمله في أن يتم اعتماده من قبل الجمعية العامة. وأضاف أن جهود الأمين العام المبذولة لإدماج حقوق

الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها، هي جهود تبعث على الارتياح. وذكر أن وفده يلاحظ مع الارتياح الاتجاه المتنامي للحوار الثنائي والتعاون بين الحكومات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك الاستعراض الجاري لآليات حقوق الإنسان التي تقوم بها لجنة حقوق الإنسان.

٤٣ - وفي إطار الصعوبات الاقتصادية العالمية الحالية، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أنه لا يمكن إنزال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى المنزلة الثانية، بل يجب تطويرها مع الحقوق المدنية والسياسية بحيث تدعم بعضها الآخر. والحق في التنمية هو عنصر جوهري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووفده يعتقد بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يركز على اتخاذ إجراءات ووضع برامج قابلة للاستدامة لتيسير التطبيق المبكر لهذا الحق على المستوى العالمي.

٤٤ - وقال إن جمهورية كورية استنتجت من خبرتها الذاتية في مجال التنمية وخلصت إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي شرط مسبق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية. واستدرك يقول إنه لكي تتحقق التنمية الاقتصادية المستدامة، يجب أن تقترن ببذل الأمة بأسرها جهودا دائبة لبناء مجتمع ديمقراطي يكفل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون للجميع. فالمجتمع المفتوح القائم على التعددية ليس نتيجة طبيعية للتنمية الاقتصادية بل أنه أمر ينبغي أن ترعاه الحكومات والشعوب بمثابرة وحزم.

٤٥ - وقال إن الإدارة الجديدة لجمهورية كوريا تسعى بنشاط إلى إيجاد سبل منهجية لضمان وتعزيز حقوق الإنسان. فقد شرعت بالتحضير لإنشاء لجنة مستقلة وفعالة وطنية لحقوق الإنسان في المستقبل القريب مما يعزز حماية آليات حقوق الإنسان وزيادة توعية الجمهور بها.

٤٦ - وأردف يقول إنه وإن كان صحيحا أن ثمة تنوعا كبيرا في المجالات الثقافية والتاريخية والسياسية تصاحبه درجات متفاوتة من التنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فذلك يزيد من ثروة المنطقة الفريدة الطابع في مجال حقوق الإنسان. وقد أدت حلقة العمل الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن حقوق الإنسان التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورا هاما في تعزيز التعاون الإقليمي. وقال إن بلده هو من بين البلدان التي دعت إلى عقد اجتماعات منتظمة بشأن حقوق الإنسان في المنطقة، وهو يأمل في أن توفر حلقات العمل في المستقبل محفلا لتعزيز الإدراك بحقوق الإنسان في المنطقة وزيادة احترامها.

٤٧ - وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل التطبيق الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمنع الفعال لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان. وذكر أنه عقدت حلقة دراسية عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في سيول في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وستستمر الحكومة في المشاركة بصورة نشيطة في جميع جهود الأمم المتحدة المبذولة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والاعتراف بطابعها العالمي وغير القابل للتصرف، بهدف توفير أساس أمكن للسلم والأمن والرخاء في جميع أنحاء العالم.

٤٨ - **السيد رودريغيز فباريا** (كوبا): تحدث ممارسا لحق الرد، فقال إن اللجنة تلقت في وقت سابق درسا في المعايير المزدوجة من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية تضمن اعترافا ساخرا بأوجه النقص في بلده وإشارة إلى كفاحها من أجل تحقيق العدالة. وذكر بأن وفده قدم إلى اللجنة في الدورة الماضية للجمعية العامة أدلة لا يمكن دحضها تتضمن أسماء وحالات انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أنه يمكن

الحصول على معلومات وفيرة عن هذه الانتهاكات من مختلف المصادر، بما في ذلك تقرير المقرر الخاص عن حالات إعدام بدون محاكمة وبإجراءات مختصرة وحالات إعدام تعسفية (E/CN.4/1998/68/Add.3)، وهو يكشف النقاب عن نمط خطير للانتهاكات في تطبيق عقوبة الإعدام بما في ذلك التمييز العنصري.

٤٩ - وقال إنه تم الإبلاغ عن أنه يجري في كثير من الأحيان في الولايات المتحدة سجن المهاجرين غير الشرعيين مع المجرمين العاديين. وذكر أن القائمة الطويلة لانتهاكات حقوق المهاجرين تتضمن أيضا حربا تشن بهدوء ضد المهاجرين على حدود "ريو غرانده" "Rio Grande" مع المكسيك والوحشية وسوء المعاملة التي يتعرض إليها المهاجرين، كما تم الإبلاغ عن معاملة المرأة معاملة قاسية وغير إنسانية ومشينة بالكرامة في سجن الدولة في ميتشغان وعن عدم إفلات حتى الأطفال من عقوبة الإعدام. وقال إن رجال الشرطة معروفين بمعاملتهم الوحشية، ويتعرض السجناء في السجون التي تكون فيها الظروف الأمنية متشددة إلى سوء المعاملة. كما أن هناك في الولايات المتحدة سجناء سياسيين من بورتوريكو. وسوء معاملة الأطفال والشباب شائع في مراكز الاعتقال، ويتم أيضا أحيانا محاكمة الأطفال محاكمة الكبار.

٥٠ - وقال إن الحالة في الولايات المتحدة الأمريكية هي حالة من حالات الانتهاكات المرعبة والمنتظمة لحقوق الإنسان، القائمة على العنصرية والسلوك الشاذ وخاصة حيال المهاجرين، وعلى الرغم من ذلك فإن اللجنة الثالثة صامتة إزاءها. وأضاف أن اللجنة الثالثة ظلت أيضا صامتة عندما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها إعطاء بلدان الجنوب محاضرات عن حسن السلوك وعندما قام الاتحاد الأوروبي بوضع قوائم سوداء وبتوصية بلدان الجنوب بالقيام بالمثل.

٥١ - وقال إن كوبا كانت ولا تزال ضحية أفعال عدوانية متكررة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وإنها لم تجد أية فائدة من قيامها بتقليد نظام الولايات المتحدة السياسي القائم على المال. وذكر أن كوبا تشعر بأن الأوان قد آن لوضع حد للمعايير المزدوجة والقوائم السوداء التي يضعها قضاة التفتيش عن كوبا في الشمال، وبأنه آن الأوان لأن تناقش اللجنة الثالثة وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكب في العالم الأول وأن تنظر بصورة جادة في الانتهاكات التي لا جدال فيها، والمنتظمة، والصارخة، والمستمرة لحقوق الإنسان في بلد يتحدث باسم الديمقراطية ويتصرف وكأنه امبراطورية، وهو بلد لم يسدد ديونه للأمم المتحدة حتى عندما شرع في محاولة إدارة المنظمة وعمل كمثال يعتبر به وهو أن المعايير المزدوجة يجب أن تستأصل من محافل كاللجنة الثالثة.

٥٢ - **السيد نجم** (لبنان): تحدث ممارسة لحق الرد، وتساءل عما كان ممثل إسرائيل يتحدث عن ممارسته لحق الرد على بيان وفد لبنان، أي عندما تحدث عن حقوق الإنسان والعدالة وعن علاقة ذلك بقرية قانا، حيث ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مذابح بقتل ١٠٦ أشخاص من المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ الذين التجأوا إلى مجمع الأمم المتحدة هربا من عملية عناقيد الغضب الإسرائيلية. فقانا معروفة في الإنجيل بأنها موقع حدوث أول معجزة للسيد المسيح، بل أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تحاول أيضا القضاء على الدين والحضارة الإسلامية بارتكابها جرائم ضد الأماكن المقدسة وليس ضد مجمعات الأمم المتحدة فحسب.

٥٣ - وتساءل ما هو المبدأ الذي يمكن أن يكون ممثل قوات الاحتلال الإسرائيلي قد احتج به عندما طلب إلى الوفد اللبناني عدم الإشارة إلى احتلال إسرائيل لجنوب لبنان. وقال إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم يوميا

بقتل الناس وارتكاب أفعال العدوان ضد المدنيين من خلال إغلاق المدارس وتوقيف سير حياة الناس، وأضاف أنه إذا كان هناك مبدأ فهو بلا شك مبدأ من المبادئ التي لا يمكن أن يصدقها أحد.

٥٤ - وأضاف أن الحق في أمن الشخص والحق في الحياة هي من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، ومع ذلك فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي تحاول أن تسحقهما وتقضي عليهما. وأضاف أن ممثل إسرائيل قال إن إسرائيل والإسرائيليين لهم الحق في الحياة لكن هذا الحق لا ينطبق فيما يبدو على الآخرين من سواهم.

٥٥ - ومضى يقول إن إسرائيل احتلت لبنان منذ عام ١٩٧٨ وهي ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يدعو إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الإسرائيلية من لبنان. وقال إنه لم يبق شيء لم تحاوله قوات الاحتلال ضد لبنان: فقد قامت بغارات واسعة النطاق بل أنها في وقت من الأوقات احتلت بيروت. وأضاف أن قوات الاحتلال ترتكب مثل هذه الأفعال لفرض شروطها على لبنان. ومع ذلك، فإن لبنان لن يقبل أبدا باستمرار الاحتلال. ذلك أن السلم في لبنان يجب أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

٥٦ - وأضاف أن ما تسميه قوات الاحتلال الإسرائيلي بالإرهاب إن هو إلا مقاومة ضد الاحتلال، وهو حق معترف به في صكوك دولية من أمثال إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي يشير إلى الاحتلال الأجنبي وآثاره على حقوق الإنسان. وسيستمر لبنان في مقاومته حتى يتم التنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

٥٧ - واستطرد يقول إن تعليقات ممثل إسرائيل بشأن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ليست إلا مزاعم تستهدف خداع الرأي العام العالمي. والطريقة الوحيدة أمام إسرائيل لتنفيذ القرار، إذا ما أرادت بالفعل القيام بذلك، هو سحب قواتها فورا. والشروط المسبقة التي تضعها إسرائيل للقيام بذلك هي مجرد محاولات لتجنب ما يجب أن تقوم به وهي محاولات تستهدف صرف الانتباه عن نواياها الحقيقية.

٥٨ - وقال إنه ما من أحد إلا ويعرف أنه بغية ممارسة الحق في السلم، يجب أن يعرف الناس الحقيقة، والحقيقة هي ببساطة معاناة الناس الذين يعيشون تحت نير الاحتلال. ولهذا السبب ترفض اللجنة الثالثة الاحتلال. ولهذا السبب أيضا مارست حقي في الرد لكي أوضح ماذا يحدث في بلدي.

٥٩ - **السيد الحميدي** (العراق): تحدث ممارسا لحق الرد، فأكد نقطة كان قد أبداها فيما سبق ردا على تقديم المقرر الخاص لتقريره عن حالة حقوق الإنسان في العراق (A/53/433) وهي أن سجل حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية زاخر بانتهاكات حقوق الإنسان. وقال إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية بدءا بقذف القنابل النووية على هيروشيما وناكازاكي ثم السموم الكيميائية التي قذفتها على القرى والمزارع الفييتنامية، تضمنت مؤخرا قصف أهداف مدنية عراقية في عام ١٩٩١ والهجوم على مصنع الشافعي في عام ١٩٩٨. وأضاف أن الشعب العراقي لم ينس أي حادث من هذه الحوادث وأنه يجب على ممثل الولايات المتحدة أن يفكر مرتين قبل الهجوم على سجلات حقوق الإنسان لبلدان أخرى.

٦٠ - وقال إن الكل يعرف أن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، هي حقوق تنتهك يوميا في العراق بسبب الحصار الاقتصادي. كما يعرف الجميع أن الولايات المتحدة مسؤولة عن هذا الحصار وعن رفضها لرفعه

وأنها لم تكترث بما خلفه الحصار من آثار شنيعة على الشعب العراقي. والكل يعلم أن أية محاولة لرفع الجزاءات التي فرضها قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) سترفضه الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو الذي استخدمته في كل مناسبة لرفض التعاون مع العراق.

٦١ - وفضلا عن ذلك، فالجميع يعلمون أن العدوان ضد العراق مستمر. والكل يعرف تماما المناورات المستخدمة ضد العراق. والولايات المتحدة الأمريكية متآمرة مع مجموعة صغيرة من الخونة العراقيين الذين مولتهم بالمال والسلاح للقيام بأعمال إرهابية في العراق. فقد أعطيت هذه المجموعة ٩٧ مليون دولار لمحاولة القضاء على الحكومة العراقية وخلق الفوضى في العراق. وهذا العدوان ضد العراق والتدخل في شؤونه الداخلية يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويتعارض مع كل حق من حقوق الإنسان التي تدعي الولايات المتحدة الدفاع عنها.

٦٢ - **السيد انداروزاني** (بوروندي): تحدث ممارسا لحق الرد، وطلب إلى الرئيس إحالة بيان ممثلة تنزانيا الذي انتقدت فيه تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي (A/53/490)، إلى المقرر الخاص لكي يتمكن من الرد عليه في الوقت المناسب.

٦٣ - وفي الوقت نفسه، قال إنه يود توجيه الشكر إلى ممثلة تنزانيا على تقييمها الإيجابي لمحادثات السلم البوروندية، التي انتهت للتو من جولتها الثالثة في أروشا، تنزانيا، والتي ستبدأ في جولتها الرابعة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه، قال إن اللجان الخمس المنشأة بموجب عملية سلم أروشا ستبدأ عملها برئاسة فريق مؤلف من شخصيات مرموقة اختارته الأطراف في المفاوضات مع مشاركة السيد موااليمو يوليوس، ك. نيريري، كوسيط.

٦٤ - وقال إن وفده، وإن كان يرحب بدعم المجتمع الدولي لعملية سلم أروشا، فإنه يعتقد أن الجزاءات الاقتصادية غير العادلة المفروضة على بوروندي لفترة تتجاوز ٣٠ شهرا لا ينبغي السماح لها بأن تستمر في خنق سكان البلد. وأكد من جديد أنه لا من مصلحة حقوق الإنسان ولا السلم منع المرأة الحامل أو الرضع من الحصول على التحصين أو منع المزارعين من الحصول على الأسمدة أو المصاب بمرض مزمن مثل المصابين بالربو والإيدز من الحصول على الأدوية أو طلاب المدارس من الحصول على كتبهم المدرسية. فالشعب البوروندي يسهم في عملية السلم التي تحظى بدعم جميع الأطراف في النزاع وسيتبين عاجلا أو آجلا أن الجزاءات الاقتصادية هي انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وعقبة خطيرة تعترض سبيل هذه العملية.

٦٥ - **الرئيس**: قال إنه أحيط علما على النحو الواجب بطلب ممثل بوروندي بإحالة بيان ممثلة تنزانيا بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي إلى المقرر الخاص.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٢٠.